مؤشرات نظام جمع المعلومات السكانية في ليبيا
الإشكاليات والتطوير

د. عـــــميرة محمد العباطى
جامعة الفاتح - كلية الآداب -
قسم الجغرافيا

المقدمة :

تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزًا بالنظر إلى أهميتها من الوجهة النظرية والعملية باعتبارها المؤشر الأساسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية ، كالصحة والتعليم والدور الثقافية والرياضية وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، بالنظر إلى دورها المركزي في حياة السكان اليومية ، أما من الوجهة الاقتصادية فإن الدراسات السكانية لها دورها أيضا في معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين ، وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة من أجل معرفة التوازن من عدمه على مستوى هذه النشاطات ، وقد أصبحت الدراسات السكانية في عالم اليوم بمثابة المؤشر للدلالة على الرفاه الاجتماعي أو نقصه من خلال المقارنات العديدة التي تقدمها هذه الدراسات في ضوء الكثير من المشاكل الاقتصادية المطروحة على مستوى كل دولة ، وبالتالي فقد زاد الاهتمام بهذه الدراسات من قبل دول العالم ، وأصبحت لها فروع مستقلة تهتم بتطور السكان العددي والجنسي والعمري ، وغيرها من التفاصيل التي هي من صلب هذه الدراسات ، وقد زاد الاهتمام أكثر بهذه الدراسات خلال السنوات الأخيرة بحكم التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، وما أفرزه من إيجابيات وسلبيات حتمت على العالم دخول هذا العلم من بابه الواسع ، وتأسست منظمات وهيئات دولية تهتم بالجانب السكاني كمنظمة اليونيسيف التي تهتم بالأطفال ، والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة التي تهتم إلى جانب اهتمامات أخرى بالسكان الفقراء في العالم وبالدول الأكثر فقرًا ، ونتيجة لذلك فقد شكل القسم الخاص بالتنمية والسكان قسما هامًا داخل مبنى الأمم المتحدة . وتهدف هذه الورقة إلى دراسة مؤشرات نظام جمع

المعلومات السكانية ، ووضع المقترحات الأساسية لرسم السياسة السكانية في ليبيا ، وصولاً إلى تطوير الكيفية التي يتم بها جمع المعلومات السكانية لحل ولو جزء بسيط من المشاكل الأساسية أمام باحثي المستقبل .

أهمية الدراسات السكانية :

تعد الدراسات السكانية من الأمور الهامة فمن خلالها نستطيع أن نلاحظ أهم المؤشرات والمتغيرات التي تحدث على الكتلة السكانية ، وليس من السهل دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان باستخدام بيانات التعداد فقط ذلك لأن التعدادات دورية وليست سنوية ، كما أن بيانات العناصر الحيوية للسكان لا تتوفر كثيرا فيها ، ولذلك يجب الاعتماد أيضا على الإحصاءات الحيوية في الدراسات السكانية على الرغم من أن التعداد يعتبر المصدر الأول للبيانات اللازمة عن السكان للأغراض الإدارية ، ولكثير من نواحي البحث والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ولعل إحصاءات المواليد من أهمها ، حيث يمكن من خلالها معرفة حركة النمو الطبيعي للسكان . وتختلف البيانات التي تسجل للمواليد من بلد إلى آخر حسب مستواه الحضاري ، ولذلك تختلف دول العالم في البيانات الحيوية المتوفرة لديها ، فبعضها يوجد به 50 عنصرا في السجل الحيوي للمواليد والوفيات والزواج والطلاق ، والبعض الآخر ينخفض لديه هذا العدد إلى أربعة عناصر فقط ، ولا شك أن الحالة الأولى تعطي ثروة إحصائية يمكن تحليلها بدرجة كبيرة أكثر من الحالة الثانية التي لا تكاد تغطي الحد الأدنى من البيانات المطلوبة والتي غالبا ما تتمثل في ديانة الوالدين ، أعمارهم ، مواطنهم ، حرفهم وحالتهم التعليمية . في بعض الأحيان قد يشوب هذه الإحصاءات أو التعدادات بعض النقص كما حدث في التعدادات السكانية الليبية القديمة ، وهذا الأمر أيضا ينطبق على الإحصاءات الحيوية وفق ما يلاحظه أي باحث في هذا المجال الحيوي .

إن ضعف الإمكانيات البشرية لعب دوراً كبيراً في خلق هذه الثغرة التي تعاني منها المعلومات السكانية في العالم النامي بشكل عام . وليبيا باعتبارها محور هذه الدراسة تعاني

من قلة وجود ترابط بين المؤسسات التي لها علاقة بالمعلومات السكانية الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى ضياع المعلومات ، وهذا ما يواجهه أي باحث في هذا المجال [1] ، فكل مؤسسة تتبع إدارة مختلفة تماماً عن الأخرى ، فالسجل المدني يتبع إدارة الأمن العام التي لها أهداف ومهام تختلف عن قسم الإحصاء والذي يتبع إدارة مدنية متمثلة في الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، في حين أن أمانة التخطيط والتي من خلال نتائج التعدادات والإحصاءات الحيوية ترسم كل مشاريعها المتنوعة ، بعيدة كل البعد عن إعطاء المقترحات اللازمة للتطوير .

1. مؤشرات نظام جمع المعلومات السكانية في ليبيا :

إن ما تمثله المعلومات السكانية من قيمة حقيقية ليس فقط لمعرفة عدد السكان الحالي ونموهم في الفترات السابقة بل وفي تحديد التزايد السكاني في المستقبل ، وبالتالي تقدير عدد السكان في السنوات المقبلة ، ولذلك أهمية كبرى للمخططين في الدولة وصناع القرار والذين يضعون خطط التنمية المتعددة الجوانب وفق حجم السكان في سنوات معينة .

وتتمثل النظم الأولية لجمع البيانات لأغراض توفير المعلومات الديموغرافية والاجتماعية في تعدادات السكان ونظم السجل المدني والدراسات الاستقصائية للعينات . وتتيح هذه المصادر الأسس الأولية لقياس المعالم الديموغرافية مثل حجم السكان ونموهم ، وعناصر هذا النمو ، ومعدلات المواليد والوفيات والهجرة . ومن المصادر الأخرى ذات الصلة بالإحصاءات الديموغرافية سجلات السكان (في بعض البلدان) ، وإحصاءات الهجرة والنزوح وغيرها من البيانات "الإدارية" مثل بيانات الالتحاق بالمدارس وقوائم المؤهلين للتصويت .... الخ . هذا وتعتمد ليبيا لجمع البيانات الخاصة بالسكان على مجموعة من المصادر الإحصائية المختلفة ، ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في :

أولا : مصادر البيانات الثابتة :

1- التعدادات السكانية "Les Recensements" :

وهي التي تدرس توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتمثلها التعدادات المقامة كل عشر سنوات ، كما هو الحال في معظم الدول بسبب ما تطلبه هذه العملية من

نفقات مالية باهظة وجهد كبير في الإعداد والتدريب وإدخال البيانات ومراجعتها وتحليلها وإصدار النتائج ، وفي بعض الدول تتم عملية التعداد كل خمس سنوات . "ويقصد بالتعداد العام للسكان بأنه عملية يتم خلالها جمع وتبويب وإعداد البيانات السكانية (الديموغرافية) والاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد الدولة في زمن محدد" [2].

ومن السمات الأساسية في التعدادات ، الإحصاء الفردي لجميع الوحدات ، وبيان الصفة الكلية داخل إقليم محدد بشكل جيد ، فضلا عن وصفتي التزامن وتواتر الفترات الزمنية . ومن الممكن أن تتيح تعدادات السكان بيانات مفصلة عن مناطق جغرافية صغيرة ، وتشكل التعدادات مصدراً هاماً للعديد من المؤشرات الكلية الواسعة النطاق اللازمة لقياس ورصد التقدم في مجالات السكان والتنمية ، والسياسات العامة والتقسيمات التشريعية .

ويتمحور هدف أي تعداد سكاني بليبيا في ثلاث نقاط أساسية على النحو التالي :

1. "حصر شامل للسكان اتفق عالميا على إجرائه كل عشر سنوات لأخذ بيانات إحصائية عنهم في لحظة التعداد .
2. يعتبر التعداد نقطة في سلسلة زمنية تليها وتسبقها نقاط أخرى تمكن من معرفة اتجاهات التغيرات السكانية مع مرور الزمن .
3. يوفر التعداد إطارا للسكان بما يمكن من إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وإجراء دراسات القوى العاملة خلال السنوات اللاحقة للتعداد" [3].

وقد حددت آلية للتعداد الأخير تختلف عن التعدادات السابقة في ليبيا باعتبار أن يوم 20 الطير واليوم الأول من شهر الماء من عام 2006 مسيحي هو لحظة الإسناد الزمني لبدء التعداد ، في حين اعتبرت منتصف ليلة 31 ناصر هي لحظة الإسناد الزمني لتعداد 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، أما تعداد 1995 فكانت منتصف ليلة 31 هانيبال هي لحظة الإسناد .

ويتم تحقيق آنية العد بجمع بيانات التعداد من السكان خلال فترة قصيرة من الزمن تعرف بفترة العد ، وقد قسم عمل العداد في آخر تعداد 2006 على ثلاث مراحل رئيسية وهي : [4]

- تدريب العدادين والذي استمر ثلاثة أيام على كيفية استيفاء بيانات استمارة السكان ، وبيانات الحيازة الزراعية وكيف تتم تفريغ جداول النتائج الأولية للتعداد .
- تجميع البيانات عن الأسر ، واستمر ذلك لمدة 16 يوما .
- مراجعة بيانات الأفراد والأسر وبيانات الحائزين الزراعيين والتأكد من هذه البيانات ولمدة يومين .
- مراجعة بيانات جداول النتائج الأولية للسكان .

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من إجراء التعداد السكاني هو الحصول على معلومات متعددة عن السكان مثل العدد الإجمالي وعدد الذكور منهم والإناث [حسب الجنس] ، وعددهم في كل فئة عمرية [حسب التوزيع العمري] ، وعددهم حسب المناطق [التوزيع الجغرافي] ، إلا أن هذا يمثل جزءاً يسيراً من المعلومات التي يشملها التعداد ، فالتعداد مصدر أساسي للمعلومات عن الأفراد ، فهو لا يهتم بالمعلومات الديموغرافية فحسب بل يتعداها إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية وظروف معيشتهم وطبيعة أعمالهم وغيرها من المعلومات الأخرى .

وهذه البيانات تكون الإطار الأساسي والقاسم المشترك لجميع المرافق والهيئات المختلفة في شتى المجالات لاستعمالها في التخطيط والتنفيذ والبحوث والدراسات العلمية ، كما يقدم التعداد البيانات الأساسية في حساب المعدلات الحيوية والمؤشرات الصحية والاجتماعية وغيرها .

وقد تتم عملية التعداد عن طريق الحصر الشامل لجميع الأفراد الموجودين في بلد ما ، وذلك ما يطلق عليه اسم [التعداد العام للسكان] كما هو الحال في التعدادات الليبية وغيرها من الدول ، وقد تحتوي عملية التعداد على جزء [عينة] من السكان فقط وبذلك تكون [عملية تقديرية للتعداد] .

ويرجع تأريخ أول تعداد سكاني بليبيا خلال القرن الماضي إلى تعداد سنة 1931 الذي قامت به الحكومة الايطالية إبان فترة الاحتلال ، وجاء التعداد الثاني بعد خمس سنوات في سنة 1936 ، وبعد حصول ليبيا على الاستقلال أجرى أول تعداد ليبي في سنة 1954 ، ويعتبر هذا التعداد أول التعدادات الرسمية في ليبيا ، ثم توالت التعدادات السكانية كل عشر سنوات ، باستثناء تعداد 1973 الذي تم تقديمه عن موعده لحاجة الدولة إليه خاصة وأن هذا التعداد (1973) جاء بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة . وفي كل تعداد من هذه التعدادات تم تلافي عدد من نقاط القصور والضعف التي ظهرت في التعدادات السابقة ولذلك كان كل تعداد أدق في نتائجه من سابقيه .

طرق التعداد السكاني :

تجرى التعدادات السكانية باتباع إحدى الطرق التالية :

1. **طريقة التعداد الفعلي :**

وهي التي يتم بمقتضاها حصر الأفراد حسب مكان تواجدهم ليلة التعداد بغض النظر عن إقامتهم الأصلية فمثلا الشخص الذي كانت إقامته الأصلية بمدينة بنغازي والذي تصادف وجوده في مدينة طرابلس ليلة التعداد فإنه يعد من سكان مدينة طرابلس .

2. **طريقة التعداد النظري أو القانوني :**

وفيها يتم حصر الأفراد حسب أماكن إقامتهم المعتادة ، وبذلك يستبعد من عدد سكان أي منطقة كل من يكونون فيها بصفة مؤقتة ليلة التعداد باعتبار أنهم سوف يعودون إلى مكان إقامتهم الأصلي ، فمثلا الشخص الذي إقامته الأصلية في مدينة سبها وتصادف وجوده ليلة التعداد بمدينة مصراتة فإنه يحسب من سكان سبها وليس من سكان مدينة مصراتة .

وتشمل عملية العد جميع الأفراد الموجودين داخل البلد بغض النظر عن جنسياتهم ، والمواطنين الغائبين عن البلد مؤقتا وقت إجراء التعداد [مثل الليبيين وغير الليبيين الذين يتواجدون في ليبيا ، والليبيين العاملين والدارسين بالخارج ومن في حكمهم] ، هذا وتكون وحدة العد في التعدادات السكانية هي الفرد .

وقد اتبعت الطريقة الفعلية في تعداد (1931) ، بينما جرى العد بطريقة التعداد النظري في بقية التعدادات (1936 ، 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 ، 2006) .

مراحل التعداد العام للسكان في ليبيا :

مرت عملية التعداد السكاني 2006 بعدة مراحل تتمثل في :

المرحلة الأولى وتضم :

1- مرحلة الأعداد :

- "بدأ العمل الفعلي للإعداد منذ بداية شهر الصيف في عام 2004 حيث شكلت لجان فنية لإعداد الاستمارات ووضع التعاريف والمصطلحات المستخدمة في عملية التعداد وتحديث الأدلة الخاصة بتصنيف البيانات وترميزها .
- وضع كافة التعليمات الخاصة باستيفاء البيانات في حقول الاستمارات .
- إجراء التجارب القبلية ومراجعة التقسيمات الإدارية القائمة ومقارنتها بالتقسيمات الإدارية التي أجريت على أساسها التعدادات السابقة .
- إعداد القرارات وأوامر التكليف الخاصة [بالهيكل الوظيفي] للتعداد وتحديد مهام واختصاصات كل فئة ضمن هذا الهيكل .
- وضع الخطة العامة للتعداد والمحاضرات الخاصة للتدريب .
- إعداد الاستمارات والوثائق الخاصة بعملية جمع البيانات .
- القيام بزيارات ميدانية لمختلف المناطق لتحديث بيانات الدليل الجغرافي واستيفاء بيانات الاستمارة والتعرف على الصعوبات التي قد تواجه هذه الدراسة .
- إعداد تقديرات لعدد السكان وعدد الأسر حسب المحلات ومقارنتها بالتقديرات المعتمدة سابقا ، حتى يتم تقدير المستلزمات المادية وتحديد القوة البشرية اللازمة لتنفيذ العمل الميداني وحجم المطبوعات والاستمارات اللازمة بكل شعبية ومؤتمر شعبي أساسي .
- تحديد مقار لمتابعة العمل سواء على مستوى المحلة أم المؤتمر الشعبي الأساسي أم على مستوى الشعبية .
- اختيار المشتغلين بالعمل الميداني للتعداد بجميع فئاتهم ، وانتهت هذه المرحلة بنهاية عام 2005" [5] .

المرحلة الثانية تضم :

2- مرحلة التدريب :

انطلقت هذه المرحلة في بداية شهر النوار من عام 2006 ، وفيها تم اطلاع العـدادين والمشرفين والمراقبين على دور كل منهم وتدريبهم بكفاءة ، والقيام بالتجربة ميدانيا مـن خلال :

- إجراء دورة تدريبية مركزية للمشرفين والمفتشين ومديري التعداد ، ودورات على مستوى الشعبيات لمعاوني التعداد ودورات تدريبية على مستوى المؤتمرات لمسجلي التعداد ودورات على مستوى مناطق التعداد للعدادين[6] .

1- تقسيم وحدات العد :[7]

وقد قسمت وحدات العد إلى ما يعرف في التعـداد بالمنـاطق التعدادية ، حيث تحتوي المنطقة التعدادية على (500 ـ 750) مبنى ـ إطار عمل المسجل ـ بحيث تكـون المنطقة التعدادية إطار عمل المسجل ، وتم بعد ذلك تقسيم المنطقـة التعدادية إلى مـا يعرف بالدوائر التعدادية بحيث تحتـوي الـدائرة التعدادية علـى (80 ـ 100) أسـرة ـ إطار عمل العداد .

2- عد المباني والمساكن والمنشآت :

تعتبر عملية عد المباني والمساكن والمنشآت إطارا لعملية تعداد السـكان ، إضـافة لكونها عملية تعداد للمباني والمساكن يتم فيها جمع بيانات تفصيلية عن المبنى والمسكن والخصائص التي يحتويها كل مبنى ومسكن .

3- عد السكان :

بدأت عملية عد السكان في يوم 2006/4/10 ،وانتهت في يوم 2006/5/9 ، وقد حدد يوم 2006/4/30 ليلة 2006/5/1 لحظـة الإسـناد الـزمني لتعـداد السـكان لعـام 2006 .

وبعد انتهاء العمل الميداني للتعداد في منتصف شهر الماء انطلقت عمليات تجميع النتائج الأولية للتعداد والشروع في تنظيم الوثـائق والاسـتمارات ومراجعـة وترميـز

وإدخال البيانات ، واستمر هذا العمل لمدة سنة ونصف ، وبعد ذلك تتم المراجعة وإعداد الجداول ، وكتابة تقرير النتائج النهائية للتعداد . هذا وشمل التعداد سبع ورقات تحتوي على 34 سؤالاً أساسياً .

ثانيا : مصادر البيانات غير الثابتة :

1- الإحصاءات الحيوية " L'état Civil " :

وهي التي تدرس حركة السكان في المجتمع مثل سجلات المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق وسجلات الهجرة . ويستند تسجيل المواليد والوفيات في كل البلاد على تشريع ينظم تسجيل الأحداث الحيوية رسميا في السجلات الميدانية خلال مدة محدودة من وقوع الحادثة ، ففي ليبيا بلد الدراسة يتم الإبلاغ إجباريا عن المواليد والوفيات إلى مكاتب السجل المدني وفروعها وفق ما جاء بنص القانون رقم 36 لسنة 1968 في شأن الأحوال المدنية والقوانين المعدلة له [8] ، فالفصل الثاني من هذا القانون خاص بالمواليد وتنص على سبيل المثال مادة رقم (18) بالتالي :

"يجب التبليغ عن واقعات الولادة التي تحدث داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،أو تحدث خارجها بالنسبة لليبيين في الخارج ، وذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ حدوث الولادة ،ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك ، وتودع نماذج التبليغ لدى مكاتب السجل المدني ، أو أمين اللجنة الشعبية للمحلة ، أو القابلة ، أو الطبيب ، أو المستشفى ، أو المستوصف ، أو المكتب الشعبي ، ويحرر التبليغ من أصل وصورة ، ويوقع المبلغ عليهما ،وتحدد اللائحة نظام التبليغ وحفظ الصور" [9] .

والمادة (23) تنص على :

"إذا توفى مولود قبل تسجيل ولادته ، فعلى أمين السجل المدني تسجيل واقعة ولادته ثم تسجيل واقعة وفاته في السجل الخاص بكل منهما ،أما إذا ولد ميتا بعد الشهر السابع من الحمل فيقيد في سجل الوفيات" [10] .

أما الفصل الرابع لنفس القانون فإنه خاص بالوفيات وتنص المادة (32) على أنه :

"يجب التبليغ عن واقعات الوفاة التي تحدث داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أو التي تحدث خارجها بالنسبة لليبيين في الخارج ، وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة على الأكثر من وقت حدوث الوفاة ويتم التبليغ على النموذج المعد لذلك وتودع نماذج التبليغ لدى مكاتب السجل المدني أو مكاتب الصحة أو أمين اللجنة الشعبية للمحلة أو المستشفى أو المستوصف أو الطبيب أو مسئول المكتب الشعبي ويحرر التبليغ من أصل وصورة ويوقع عليهما .

أما في الجهات النائية التي لا يوجد بها مكتب للسجل المدني ويتعذر فيها التبليغ إلى أمين اللجنة الشعبية للمحلة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت حدوث الوفاة فإنه يتم التبليغ إلى مكتب السجل المدني خلال عشرة أيام على الأكثر من وقت حدوث الوفاة بشهادة اثنين ممن حضروا الوفاة والدفن" [11] .

وقد اتخذت الجهات المسؤولة قراراً يقضي بعدم السماح بدفن الميت إلا بعد الحصول على التصريح بالدفن الذي لا يمكن الحصول عليه إلا بعد تسجيل حالة الوفاة في مكتب السجل المدني وفق إفادة طبية معتمدة . وتعتمد ليبيا في ذلك على :

- استمارة التبليغ عن الولادات :

تتكون هذه الاستمارة من أربع أوراق تشمل الأوراق الثلاث الأولى على معلومات خاصة بالولادة الحية كالآتي :

1. الحالة الطبية للمولود .
2. الحالة المدنية .

أما الورقة الرابعة فتشمل مجموعة من التنبيهات الهامة لجميع من لهم علاقة بهذه الاستمارة على النحو التالي :

1. "الأسماء الأعجمية والأجنبية ،والأسماء التي لا تتماشى مع قيم المجتمع جميعها محظور قانونيا قيدها بالسجل المدني ، ويتعين عدم التسمية بها .
2. أقل مدة الحمل القانونية 6 أشهر من تاريخ إبرام عقد الزواج [أقل من ذلك تعد الولادة غير شرعية] .

3. إذا ولد المولود ميتا بعد الشهر السابع من الحمل يسجل فقط بسجل الوفيات ، وإذا ولد قبل ذلك فيعد إجهاضا ولا يقيد ، أما إذا توفي قبل تسجيل ولادته فيقيد بسجل المواليد ، ثم بسجل الوفيات .
4. الإدلاء ببيانات غير صحيحة في هذه الاستمارة ، وكذلك التخلف عن التبليغ مدة تزيد عن عشرة أيام من تاريخ الولادة يعرض الملزم بالتبليغ للمساءلة القانونية والجنائية .
5. هذه الاستمارة معدة للتبليغ عن الولادة عموما [ليبيين والأجانب] .
6. تعد الاستمارة من ثلاث نسخ توزع كالآتي :
   - نسخة للسجل المدني .
   - نسخة للإحصاء والتعداد .
   - نسخة لمن قدم التبليغ بعد إتمام القيد" [12] .

- **استمارة التبليغ عن الوفاة :**

تتكون استمارة التبليغ عن الوفاة من أربع أوراق تحتوي الأوراق الثلاث الأولى على معلومات خاصة عن المتوفى كالآتي :

1. بيانات عن المتوفى .
2. التبليغ الطبي .
3. التبليغ المدني .
4. بيانات عن المبلغ .
5. بيانات عامة .
6. الشهود على الوفاة [الشاهد الأول ، الشاهد الثاني] .
7. إذن سلطة التحقيق [إذا كانت الوفاة غير طبيعية] بالدفن .

أما الورقة الرابعة فتشمل مجموعة من التنبيهات الهامة لجميع من لهم علاقة بهذه الاستمارة على النحو التالي :

1. "البيانات المطلوبة بهذه الاستمارة أساسية لتطبيق القانون وقيد الوفاة وما يترتب على ذلك من حقوق شرعية وقانونية .

2. لا يتم قيد الوفاة والتصريح بالدفن إلا بعد التحقق من سبب الوفاة بموجب تقرير طبي ومن شخصية المتوفى ، وإذن جهة التحقيق في الحالات غير الطبيعية وشهادة اثنين ممن حضروا الوفاة في المناطق التي لا يوجد بها سجل مدني .
3. الجهات والأشخاص الملزمين بتقديم التبليغ عن الوفاة .
4. الجهات المكلفة قانونيا بتلقي التبليغ عن الوفاة هي :
   - السجل المدني بالداخل .
   - المكتب الشعبي بالخارج .
   - اللجنة الشعبية للمحلة بالداخل في المناطق التي ليس بها سجل مدني .
5. أي بيان غير صحيح سواء من المكلفين بالتبليغ أو بتلقي التبليغ يعرض من قدمه للمساءلة القانونية .
6. تعد الاستمارة من ثلاث نسخ توزع كالآتي :
   - نسخة للسجل المدني .
   - نسخة للإحصاء والتعداد .
   - نسخة لمن قدم التبليغ بعد إتمام الإجراء" [13] .

1- المسوح "Les enquêtes" :

هي إحدى الطرق الرئيسية لجمع البيانات في كثير من الدول خاصة المتطورة ، ويعتبر من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان ، ومن المسوح الرئيسية والحديثة التي قامت بها ليبيا في الوقت الحالي تتمثل في الآتي :

1. المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل وهو المسح الوحيد الذي تم تنفيذه بليبيا بالتعاون بين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي وجامعة الدول العربية – المشروع العربي للنهوض بالطفولة – بعام 1995 .
2. المسح الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي والمعتمدة على العينات المصغرة وفق حاجات قطاعات التنمية البشرية فقد تم تنفيذه عام 2002-2003 وهي آخر المسوح في ليبيا .

3. المسح الوطني عن صحة الطفل والأم 2004 .
4. المسح الاجتماعي والاقتصادي قيد التنفيذ 2009 وهي آخر المسوح في ليبيا يهدف إلى :
5. خلق قاعدة بيانات صحيحة خاصة بسكان ليبيا وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، شرع مركز الدراسات الاجتماعية بقرار من اللجنة الشعبية العامة رقم 633 لسنة 76 – 2008 إفرنجي بتشكيل لجنتين لتحديد مهامها وهو حصر وتصنيف الأسر الليبية لغرض توزيع الثروة على أسس علمية ، ويعد أول مسح اقتصادي فريد من نوعه على مستوى الجماهيرية [14] .
6. بناء شبكة معلوماتية أو قاعدة بيانات صحيحة تمثل عدد السكان وتقسيمهم من حيث العاطلين عن العمل وأصحاب المعاش الأساسي وكل فئات المجتمع .

1- سجلات الهجرة :

تعد بيانات الهجرة أقل قيمة من بيانات الإحصاءات الحيوية ، حيث إن تعريف المهاجر يختلف من مكان لآخر أحيانا ، وقد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضح ، كما تزداد الصعوبة في الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية بين المدن داخل الدولة مما يلزم دراستها من خلال بيانات التعداد حيث يقارن تعدادان متتابعان ثم يعرف مقدار الزيادة الطبيعية في حجم السكان والباقي يمثل مقدار الهجرة سواء كان بالسلب أم بالإيجاب .

2- إشكالية جمع المعلومات السكانية في ليبيا :

ومن خلال العرض التفصيلي لمصادر جمع المعلومات السكانية في ليبيا ، فإننا نلاحظ أنها تعاني الكثير من القصور وهذا ما أكد عليه جل الباحثين المتخصصين في هذا المجال [15] فعلى سبيل المثال لا الحصر :

1. لم تكن التقسيمات الإدارية أو تسميتها موحدة في أغلب التعدادات السكانية خاصة القديمة .
2. إن أسباب الوفاة لا يتم تبويبها ووضعها في جداول خاصة بل تبقى موجودة في تلك الاستمارات السابقة الذكر ، ونادرا ما يتم الاستفادة منها على مستوى ليبيا فقط في بعض الدراسات الوطنية .

3. العمر الأول عند الزواج لا يمكن معرفته في كل مدينة من المدن ، وإن وجد فإننا نجده فيما يتعلق بكل ليبيا .
4. النقص الشديد في البيانات الحيوية عن ليبيا في الفترات الخاوية للتعدادات القديمة ، وهذا ما اتفقت عليه جل الدراسات الديموغرافية ، بسبب عدم تغطية البلاد كلها في تسجيل الوقائع الحيوية وعدم دقتها . فعلى سبيل المثال عند دراسة الزيادة الطبيعية فإن أي باحث سيقع في محظور عدم توفر البيانات الخاصة بإجمالي السكان (السكان الليبيين وغير الليبيين) خلال الفترة من 1982-2001 لأن البيانات المنشورة لم تشمل السكان غير الليبيين في أكثر من سنة خلال هذه الفترة ، الأمر الذي جعل الباحثين يعتمدون على السكان الليبيين فقط ، وكذلك الحال عند دراسة متوسط معدلات المواليد الخام ومعدلات الوفيات الخام في ليبيا والجداول التالية توضح مثل هذه الإشكالية :

جدول رقم (1)

متوسط الزيادة الطبيعية (في الألف) لكل خمس سنوات في ليبيا

خلال الفترة من 1967-1981

1981 - 1977	1976 - 1972	1971 - 1967
36.0	39.4	34.3

كل المعدلات من حساب الباحثة بناء على تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 1967 ـ 1981 .

جدول رقم (2)

متوسط الزيادة الطبيعية (في الألف) لكل خمس سنوات للسكان الليبيين

خلال الفترة من 1982 -2001.

2001 -1997	1996 - 1992	1991 -1987	1986 - 1982
16.5	22.1	38.2	39.8

كل المعدلات من حساب الباحثة بناء على تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 1982 ـ 2001 .

- عدم دقة البيانات الحيوية للمواليد والوفيات في الفترات الحاوية للتعدادات القديمة ونقصها في بعض السنوات الحديثة ، ويوضح لنا الجدول التالي متوسط معدلات الوفيات الخام في ليبيا لإجمالي السكان خلال الفترة من (1967-1981) ، ومتوسط معدلات الوفيات الخام في ليبيا للسكان الليبيين فقط خلال الفترة (1982 - 2001) لنفس الأسباب السابقة الذكر .

جدول رقم (3)

متوسط معدلات الوفيات الخام (في الألف) لكل خمس سنوات

خلال الفترة (1967 - 2001)

الفترة الزمنية	معدل الوفيات
1971 - 1967	6.9
1976 - 1972	8.0
1981- 1977	5.5
1986- 1982	7.0
1991- 1987	7.0
1996- 1992	4.0
2001 - 1997	3.5

كل المعدلات من حساب الباحثة بناء على تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 1967 ـ 2001 .

- عدم الدقة في تسجيل الإناث كان له تأثير في تشويه نسبة النوع العمرية في ليبيا خلال التعدادين 1954 و1964 .
- ظهرت مشكلة في التعدادين الأولين 1954 ، 1964 ؛ إذ لم يعط التعدادين بيانات تفصيلية عن فروع البلدية؛ إلى جانب عدم دقة الإحصاءات الحيوية خاصة ما يتعلق بمعدلات الوفيات ، كما أن تعداد عام 1954 لم يشمل الوفيات في كل بلدية .
- ندرة الكوادر الفنية المدربة والمتخصصة في مجال الديموغرافيا ، حيث وافت المنية عدداً منهم ، والأحياء منهم في مرحلة التقاعد والشيخوخة .

- إن جل المتواجدين في الأقسام التي تقوم بجمع المعلومات السكانية إما أن يكونوا موظفين عاديين [موظفين يقومون بملئ الاستمارات في السجل المدني] ، أو أن يكونوا أفراداً متخصصين في الإحصاء فقط ، ولم يوجد بقسم الإحصاء أو قسم الإحصاءات الحيوية أفراد متخصصون بالديموغرافيا أو الجغرافيا أو الاقتصاد أو التخطيط ، أو علم الاجتماع ممن تهمهم المعلومات السكانية أيضا ويكمل بعضهم بعضاً .

2- تطوير الكيفية التي يتم بها جمع المعلومات السكانية :

من خلال ما يواجهه الباحثون من قصور في المعلومات السكانية خاصة تلك المتعلقة بالمدن كما سبق ذكره ، والذي قد تعود أسبابه إلى الهيكلية الإدارية للمؤسسات التي لها علاقة بهذه المعلومات ، وفي إطار التركيبة الإدارية الحالية بليبيا تقترح هذه الدراسة :

1. أولا : استحداث حلقة جديدة تكون قاعدة للبيانات تنطلق من أصغر الوحدات الإدارية في ليبيا والمتمثلة في المحلة (الكومونة) ، حيث يتم التأكيد على أن تكون بداية تسجيل وقائع الولادات والوفيات ، الزواج والطلاق من خلال مكتب مقترح للمعلومات السكانية يكون موجوداً بداخل كل محلة (كومونة) ،على أن يتوافق هذا مع إجراءات السجل المدني المتبع حاليا ، وبالتالي تكون حركة انسياب المعلومات في النظام من القاعدة إلى القمة ، بداية من الحلقة الأولى والتي تمثل مكاتب المعلومات السكانية التي تقترحها هذه الدراسة في كل محلة (كومونة) ، إلى مكاتب المعلومات السكانية المناظرة لها في الشعبيات ، لتتجمع في الحلقة النهائية بشكل مركزي في مكتب المعلومات السكانية باللجنة الشعبية العامة للتخطيط - والتي تقوم بوضع السياسة العامة للدولة في قطاع التخطيط - والذي تتجمع فيه كافة المعلومات الصادرة عن مكاتب المعلومات السكانية الموزعة بكل الشعبيات والتي تضم كل المدن الليبية .

وبناء على هذا المقترح تبدأ عملية التسجيل الخاصة بالإحصاءات الحيوية من داخل (468) مؤتمر شعبي أساسي ومن خلال المكتب السكاني المقترح ، ومنها يتم انسياب المعلومات إلى الشعبيات (22) شعبية [16] ، هذا ويهدف مكتب المعلومات السكانية :

- تقليل الضغط على مكاتب السجل المدني خاصة في المدن الكبرى مثل مدينتي طرابلس وبنغازي ، أو في فروع البلديات التي لا زالت قائمة .
- التأكيد على صحة البيانات الخاصة بالإحصاءات الحيوية وذلك لورودها من مصدرين رئيسيين .

2. يتم التجميع النهائي للمعلومات في الحلقة النهائية بشكل مركزي داخل مكتب المعلومات السكانية المقترح والتابع للجنة الشعبية العامة للتخطيط ، والذي تتم فيه معالجة كافة المعلومات السكانية وخزنها واسترجاعها وفق إحدى البرمجيات الخاصة بمعالجة المعلومات السكانية .

3. يجب أن تضم مكاتب المعلومات السكانية كل الأفراد الذين لهم علاقة من ديموغرافيين ، وإحصائيين ، وجغرافيين ، واقتصاديين ، وعلماء اجتماع ، ورجال تخطيط ، بحيث تقدم كل المعلومات والنتائج كاملة كلا حسب تخصصه .

4. إنشاء مركز ديموغرافي [17] خاص بالدراسات السكانية منفصل عن الهيئة العامة للمعلومات "الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات سابقا" ،ويتبع مكتب المعلومات السكانية المقترح باللجنة الشعبية العامة للتخطيط يقوم باستكمال ما تم إنجازه داخل مكتب المعلومات السكانية ، وإصدار كافة الوثائق المتعلقة بالسكان كالتعدادات والإحصاءات الحيوية والكتيبات الإحصائية السنوية . . .الخ ، وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان ، حتى يتم إعطاء دائرة السكان المكانة التي تستحق ويهدف هذا المركز إلى :

- إعداد الكوادر من الديموغرافيين المؤهلين لخدمة أغراض التنمية في البلاد .
- معالجة كافة البيانات السكانية وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالسكان .
- تنظم برامج دراسية تتيح للدارسين الحصول على الدبلوم العام والخاص والماجستير في الديموغرافيا وعلوم السكان والتنمية .
- إصدار كافة الوثائق والمطبوعات المتعلقة بالسكان كالتعدادات والإحصاءات الحيوية . . .الخ باللغات الأجنبية والعربية .
- التعاون مع عديد الهيئات الحكومية والإقليمية والدولية والجامعات وتبادل الخبرات والإصدارات مع المراكز المتخصصة .

- إيجاد وحدة بحوث سكانية بالمركز تقوم بإجراء المسوح الميدانية والبحوث على المستوى القومي والإقليمي في مختلف المجالات ذات الصلة .
- وجود مكتبة متخصصة في مجال الدراسات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية .
- يجب أن يضم المركز معامل للحاسب الآلي بها أحدث الأجهزة وحزم البرامج الديموغرافية والإحصائية .
- تنظيم مؤتمر سنوي يعرض فيه الأبحاث التي يقدمها الخبراء والدارسون والمهتمون بهذا المجال ، وتنشر هذه الأبحاث في كتيب خاص .

5. الاستفادة من خبرات الدول ،خاصة المجاورة والمشابهة لليبيا في كافة البرامج المتعلقة بالسكان ، مثل (مصر ، تونس ، أو دول أوربا والمطلة على البحر المتوسط كإيطاليا وفرنسا) .
6. ثانيا : فصل قسم الإحصاءات السكانية الموجود حاليا عن الهيئة العامة للمعلومات "الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات سابقا" تحت مسمى "مصلحة الإحصاء والتعداد" [18] وجعله هيئة منفصلة عن الهيئة العامة للمعلومات ، وتابعة لأمانة التخطيط كما في الفترة السابقة ، حتى يتسنى إعطاء المعلومات السكانية المكانة التي تستحق على اعتبار أن السكان هم المحور الرئيسي للتنمية وهم من تقوم من أجلهم برامج التنمية والتطوير ، مع ضرورة إنشاء مكتب المعلومات السكانية الذي سبق الحديث عنه بنفس الكيفية ، ويكون عمل كل منهما منصباً على نفس الهدف ، ونفس الاتجاه ، وفي خطين متوازيين .
7. وبناء على كل ما سبق فإن ما تمثله المعلومات السكانية من قيمة حقيقية ليس فقط لمعرفة عدد السكان الحالي ونموهم في الفترات السابقة بل وفي تحديد التزايد السكاني في المستقبل ، وبالتالي تقدير عدد السكان في السنوات المقبلة ، ولذلك أهمية كبرى للمخططين في الدولة والذين يضعون خطط التنمية المتعددة الجوانب وفق حجم السكان في السنوات المعينة والشكل التالي يوضح انسياب المعلومات السكانية من مكتب المعلومات السكانية (1) والتابع للمحلة (الكومونة) إلى مكتب المعلومات السكانية (2) والتابع للشعبية وقمة الهرم إلى مكتب المعلومات السكانية (3) والتابع للجنة الشعبية للتخطيط ، مع ضرورة إنشاء مركز ديموغرافي تابع أيضا للجنة

الشعبية العامة للتخطيط على اعتبار أنها الجهة المسئولة عن التخطيط لكافة مجالات الحياة الخاصة بالسكان ، والشكلان القادمان يوضحان كل المقترحات .

الشكل رقم (1)

طرق تطوير انسياب المعلومات السكانية في ليبيا من القاعدة إلى القمة

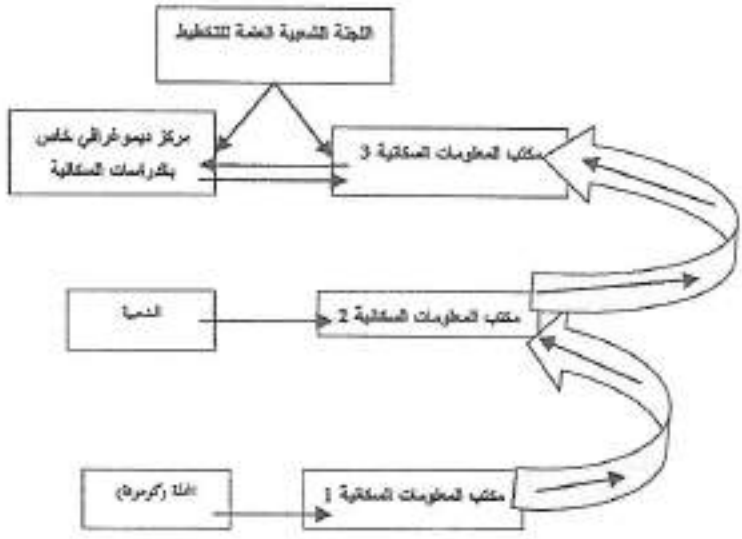

الشكل رقم (2)

طرق تطوير وانسياب المعلومات السكانية في ليبيا من القاعدة إلى القمة

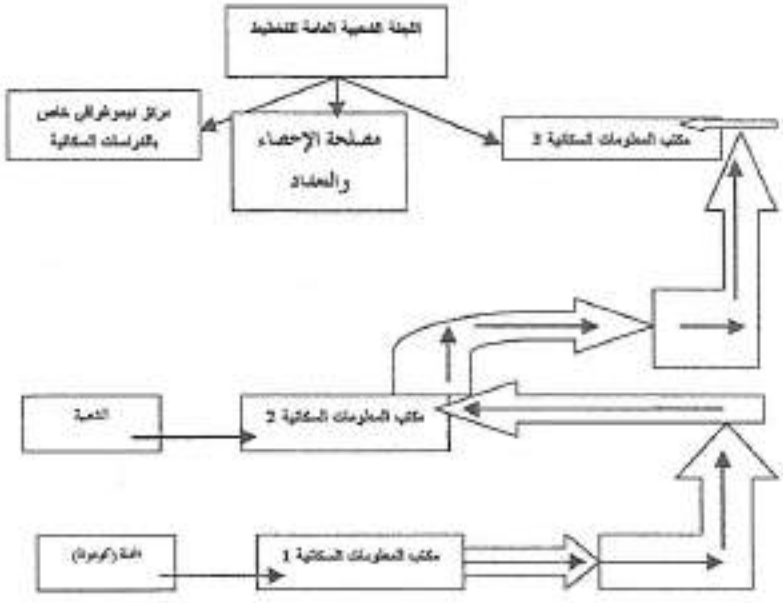

الهوامش :

(1) فعلى سبيل المثال انظر الصعوبات التي واجهت كل من:

1. محمد مختار العماري ، التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954-1984 دراسة في جغرافية السكان ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 1997 ، ص 11 - 12.

2. احميد محمد ساسي ، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954 ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس : القاهرة ، 1999 ، ص ص 7 - 12.

(2) Daniel Noin et Pierre – Jean Thumerelle , L'étude géographique des populations, Masson géographie:Paris, 2em édition révisée, 2007, P9.

(3) الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، المطوية الخاصة بالتعداد السكاني 2006.

(4) اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006 ، مطبعة التيسير، [2009] ص 14.

(5) المرجع السابق، ص ص 12 ـ 15.

(6) شملت عمليات التدريب المختلفة حوالي ثلاثة عشر ألف متدرب شاركوا في العمليات الميدانية للتعداد بما فيها الفئات الإشرافية .

(7) وحدة العد هي ما كان يعرف بالمحلة التي استخدمت كوحدة جغرافية معروفة المعالم.

(8) نص القانون رقم 36 لسنة 1968 في شأن الأحوال المدنية، انظر أيضا :
http://www.lawoflibya.com/forum/archive/f-48.html

(9) المرجع السابق انظر: http://www.lawoflibya.com/forum/archive/f-48.html

(10) المرجع السابق انظر: http://www.lawoflibya.com/forum/archive/f-48.html

(11) المرجع السابق انظر: http://www.lawoflibya.com/forum/archive/f-48.html

(12) اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، مصلحة الأحوال المدنية ، مكتب السجل المدني ، نموذج رقم (32) استمارة التبليغ عن الولادات .

(13) اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، مصلحة الأحوال المدنية ، مكتب السجل المدني ، نموذج رقم (38) استمارة التبليغ عن الوفيات .

(14) www.panoramalibya.com le 15/08/2009.

(15) على سبيل المثال انظر الصعوبات التي واجهت كلاً من:

1. محمد مختار العماري ، التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954- 1984 دراسة في جغرافية السكان ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 1997 ، ص ص 11 – 12 .
2. احميد محمد ساسي ، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954 ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس : القاهرة ، 1999 ، ص ص 7 – 12 .

(16) كانت ليبيا وقت تجميع بيانات التعداد العام للسكان في 2006/4/30 مقسمة إلى 32 شعبية تتضمن عددا من المؤتمرات تصل في مجموعها إلى (468) مؤتمر شعبي أساسي، ووفقا للقانون الذي صدر في عام 2006 تم إعادة تقسيم ليبيا إلى (22) شعبية مع المحافظة على عدد المؤتمرات الشعبية (468) مؤتمر شعبي أساسي، في حين أنه في تعداد 1995 كانت الدولة مقسمة إلى (32) شعبية و (667) محلة.

(17) يقوم هذا المركز بمهام الهيئة الوطنية للمعلومات المتعلقة بمعلومات السكان ، مع ضرورة المحافظة على وجود علاقة بينهما .

(18) كما هو في السابق أثناء فترة التعداد 1973 مثلا.